ظاهرة تزايد النفقات العامة

أصبحت ظاهرة تزايد النفقات العامة قانونا عاما من قوانين التطور الاجتماعي والاقتصادي في جميع الدول أيا كان نظامها السياسي أو الاقتصادي أو الإداري أو الاجتماعي، وسواء كانت متقدمة أو متخلفة اقتصاديا. غير أن زيادة القيمة النقدية لهذه النفقات لا يعني فعليا زيادة في التوسع في الإنفاق العام، فقد تكون هذه الزيادة شكلية أو زاهرية كما قد تكون فعلية وحقيقية وفيما يلي نحاول توضيح أسباب كل من الزيادة الظاهرية والزيادة الحقيقية:

1. أسباب الزيادة الظاهرية:

ويقصد بالزيادة الظاهرية تلك الزيادة في قيمة الإنفاق العام دون زيادة في المنفعة الحقيقية للخدمات العامة أو زيادة في عبء التكاليف العامة.

- تدهور قيمة النقود:

وينتج عادة عن ارتفاع المستوى العام للأسعار، حيث تظهر الأرقام بأن النفقات العامة قد زادت ولكن المنافع الحقيقية لخدمات الدولة لم تتغير أو قد تكون تراجع مستواها، وقد تظهر حقيقة النفقات العامة إذا قمنا بعزل أثر زيادة المستوى العام للأسعار.

- اتساع الرقعة الجغرافية وزيادة عدد السكان:

قد يؤدي انضمام إقليم جغرافي معين لدولة لزيادة في مستوى نفقاتها العامة، ولكنه لن يكون توسعا في الخدمات العامة التي كانت تقدمها الدولة من قبل أو تحسن مستواها، وإنما بسبب تلبية نفس الخدمات في المساحة الجديدة التي أضيفت لإقليم الدولة أو لمواجهة حاجات السكان المتزايدة من تلك الخدمات والمنافع العامة، مما يؤدي بالتالي إلى زيادة الإنفاق.

- اختلاف الفن المالي والإحصائي:

قد تظهر الميزانية العامة زيادة في حجم النفقات العامة وما هي إلا نتيجة لاختلاف الطرق المحاسبية على سبيل المثال، فإذا كانت دولة ما تعتمد على اظهار صافي نفقات صناديق معينة أو هيئات معينة فإنها ستظهر أرقاما أقل في الميزانية، بينما لو قامت نفس الدولة بنفس مستوى

النفقات العامة بإظهار تفاصيل نفقات الصناديق أو الهيئات وتسجيل الإيرادات بتفاصيلها فسنعتقد من خلال الأرقام ان الدولة قد زادت من مستوى نفقاتها العامة وهي في الحقيقة لم تقم إلا بتغيير الطريقة المحاسبية لتسجيل نفقاتها العامة دون إجراء المقاصة بينها وبين الإيرادات.

2. أسباب الزيادة الحقيقية للنفقات العامة:

يقصد بالزيادة الحقيقية تلك الزيادة الفعلية في القيمة الحقيقة للإنفاق العام، حتى ولو لم يحدث تغيير في مساحة الدولة أو زيادة لعدد السكان، فهي غالبا تعكس زيادة لتدخل الدولة في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. أهم أسبابها:

- **أسباب إيديولوجية:** إن تغير قناعات السلطة الحاكمة يلعب دورا كبيرا في التأثير على النفقات العامة نوعا وكما، ففرق بين حاكم يتبنى الفكر الكلاسيكي وحيادية الدولة وتكريس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، وبين حاكم يقتنع ويحكم بمبادئ الفكر الاشتراكي التي ترسخ لمبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ونبذ كلما يسمح بالملكية الفردية لها.

لذلك فتغير القناعات تؤدي إلى تغير في حجم النفقات العامة وزيادتها لو انتقلنا من الفكر الكلاسيكي إلى الفكر الكينزي مثلا.

- **أسباب اقتصادية:** إن التغيرات في الدورة الاقتصادية بين الرواج والكساد تؤدي إلى الى ضرورة زيادة نفقات الدولة، فإذا كانت الدولة تعاني من أزمة كساد، وحسب مبادئ الفكر الكينزي مثلا لابد من زيادة تدخل الدولة وزيادة الإنفاق سواء مشروعات البنية التحتية، أو زيادة حجو التوظيف حتى لو كان مقنعا...الخ
- **التطور التكنولوجي:** إن التطور التكنولوجي أدى لظهور سلع جديدة تطلب من الدولة التدخل بنفقات إضافية قد لم تكن موجودة سابقا، كشبكات الأنترنت والهواتف الخلوية....الخ،
- **الأسباب الاجتماعية:** يعتبر تحسين المستوى المعيشي وتقليل التفاوت بين فئات المجتمع وحماية الفئات الهشة من بين أهم مسؤوليات الدول في الوقت الحالي أكثر فأكثر مقارنة بالسنوات الماضية، مما أدى إلى زيادة حجم النفقات بهذا الصدد، والجدير بالذكر أن هذه النفقات تعبر بنودا حساسة في ميزانيات الدول التي لا تستطيع المساس بها حتى في ظل الأزمات الاقتصادية.

- **الأسباب الإدارية:** إن زيادة واتساع حجم الجهاز الإداري للدولة أدى إلى ارتفاع النفقات المصاحبة لهذا الجهاز، كالأجور والمواد واللوازم وتجهيزات المكاتب، كما أن تغيير التقسيم الإداري للدولة (زيادة عدد الولايات مثلا) يؤدي حتما إلى زيادة نفقات الدولة، لأن الميزانية الموجهة لولاية ليست بمقدار ميزانية موجهة لها عندما كانت بلدية فقط.
- **الحروب والكوارث الطبيعية:** تعتبر نفقات الدفاع في كل دول العالم أهم النفقات في الميزانية، وهي في تزايد مستمر نتيجة للظروف التي يعرفها العالم على تغيرها وتغير شكل ظهورها. وهي تتنوع بين الأجور والمعدات والتجهيزات، كذلك تعتبر الكوارث الطبيعية سببا للزيادة الحقيقية والفعلية للنفقات العامة، حيث تتطلب تدخلا للدولة لتعويض الضحايا وإعادة الإعمار وإعادة تأهيل المنطقة التي تعرضت للكارثة، كذلك لو تعرضت دولة أخرى لكارثة طبيعية أو كارثة صحية مثلما حدث في أزمة كورونا 2020 فإن الدول لن تزيد نفقاتها داخليا فقط بل حتى على مستوى الإعانات المقدمة للدول الأخرى بسبب هذه الكوارث.

ضوابط الإنفاق العام

ضوابط الإنفاق العام تعني القواعد التي تحكم الانفاق العام، فالقائمين على النفقات العامة لا يعملون عشوائيا طالما مصدر هذه الأموال هو الإيرادات العامة فما يحكم الانفاق هو تحقيق المصلحة العامة والمحافظة على أموال الشعب، لذلك يجب تطبيق الضوابط التالية:

1. **ضابط المنفعة العامة:** بما أن النفقات العامة يتم تغطيتها بالإيرادات العامة وهي أموال الشعب، فإن إنفاقها يجب أن ينصب لمصلحة الجميع، وهنا قد نجد اختلافا في فهم المنفعة الجماعية، فقد يعتقد البعض بأن المنفعة العامة هي أن تكون الخدمة تفيد الجميع فردا فردا، وأن الخدمة التي قد لا يستفيد منها أحدهم سوف يؤكد أنها ليست نفقة عامة لازمة وأنها إهدار للمال العام، وهذا خطأ في فهم مصطلح المنفعة العامة، فالمنفعة العامة لا يجب أن تمس الجميع فردا فردا، ولا يجب أن تحدث آثارها أو نتائجها في لحظة إنفاقها، لذلك نؤكد على أن نفقة معينة قد تقدم لمجموعة معينة وليس للجميع ولكن أثرها بل وآثارها قد تعم للجميع لكن في وقت لاحق.

كمثال توضيحي، المنح التي تقدم للطلبة، قد يقول أحدهم بأن أموال الضرائب التي ندفعها لا يحق للدولة أن تقدم منها منح للطلبة فنحن لا ندرس وليس لنا أولاد يدرسون، وهذه القراءة وهذا الفهم هو فهم سطحي للأسف.

فهو ينظر للمنفعة نظرة قاصرة ونظرة في اللحظة نفسها، فلنتتبع آثار المنح، سوف يستطيع الطلبة شراء سلع وخدمات، من أشخاص أخرين، وبالتالي تنتقل أموال المنح منهم إلى غيرهم، وهكذا دواليك، كذلك هؤلاء الطلبة عندما يدرسون ويحصلون على تكوين سيصبحون موارد بشرية متاحة لاستخدامهم في العملية الإنتاجية، وهكذا يصبح المستفيد من المنح والتعليم فئات أخرى بعيدة تماما عن متلقي النفقة في البداية.

من جانب آخر لو قام شخص بشراء قطعة أرض في منطقة نائية تماما وليس بها متطلبات الحياة الأساسية من صرف صحي وكهرباء...الخ فهل ستقوم الدولة بالقيام بمشروع لإمداده بهذه الخدمات لأجله وحده؟؟ هذا مستحيل، فلا بد أن يكون عدد المستفيدين من الخدمة ما يبرر التكلفة التي سوف تتحملها الدولة عند تقديم هذه الخدمات.

2. **ضابط تحقيق أكبر قدر من الاقتصاد في النفقات:** يعتبر هذا الضابط مهما جدا من ناحية زرع الثقة لدى أفراد الشعب خاصة دافعي الضرائب، حيث يقنعهم بجدوى التزامهم بدفع الضريبة، ولا يعني الاقتصاد في النفقات تقليلها بالضرورة أو التقشف فيها، بل **تحقيق أقصى منفعة ممكنة بأقل تكلفة ممكنة**، لذلك فهذا الضابط مرتبط ارتباطا وثيقا بالضابط الأول.

ولعل مصطلح **ترشيد النفقات العامة** هو ما يعبر على هذا الضابط وبدقة، حيث تتماشى عملية الترشيد سواء مع وضعية الفائض أو العجز في إيرادات الدولة.

فعملية الترشيد تقوم على وضع أولويات الإنفاق العام، **وتجنب النفقات** التي لا يوجد لها مبرر اقتصادي أو اجتماعي، أو تلك النفقات التي يستطيع القطاع الخاص القيام بها بأكثر فعالية، كما أنها تعني الالتزام بفعالية تخصيص الموارد والكفاءات في استخدامها بما يحقق رفاهية المجتمع.

فمن غير المنطقي أن تقوم الدولة بإنشاء المدارس بأرقى وأغلى أنواع البلاط والطاولات...الخ، في وقت تكون معدلات البطالة والفقر مرتفعة، كذلك لا ينبغي للدولة

الوقوع في فخ التوظيف المقنع أو البطالة المقنعة، والتي ينتج عنها أعداد كبيرة من الموظفين دون حاجة لتوظيفهم ودون مساهمة منهم في زيادة الناتج سواء السلعي أو الخدمي.

3. **ضابط مراعاة الإجراءات الواجب اتباعها عند القيام بالإنفاق العام:** عندما يصدر قانون المالية يتضمن النفقات العامة إلى جانب الإيرادات العامة في الدولة خلال سنة معينة فإن هذا في حد ذاته يعتبر ضابطا هاما جدا، حيث قامت السلطة التشريعية بترخيص هذه النفقات، وإعطاءها الصفة القانونية، وهذا ما يعتبر نوعا من الرقابة القبلية للنفقات العامة **(الرقابة السابقة للنفقة)، إضافة** لمختلف أنواع الرقابة اللاحقة التي تؤكد استجابة النفقات لمختلف القوانين المتبعة في الدولة.